المحاضرة الرابعة: منهجية دراسة الحديث دراسةً تحليلية.

لقد تنَّوعت مناهجُ المعاصرين وطرائقُهُم في دراسة الحديث دراسة تحليلية، وذكروا خُطوات على حَسَبِ اجتهادِ كلٍّ منهم، بين مُوسِّعٍ ومُضيِّق؛ بين مُوسِّعٍ أدخل في تحليل الحديث كلَّ ما يتعلَّق بالإسناد والمتن من أحوالٍ ومعاني، ولذلك كانت خُطواته كثيرة، وبين مُضيِّقٍ اقتصر على الجوانب الْمُهمَّة لفهم الحديث وفقهه، ولذلك جاءت خطواته قليله بالنِّسبة للموسِّعين، لكن المتدبر جيِّدا لتلك المناهج يجدها مُتقاربة، ومضمونها واحد تقريبا، وذلك أنَّ من ضيَّق واقتصر على خُطوات يسيرة قد أدخل واستعمل ما استعمله الموسِّعُون تقريبًا، فمثلا الدِّراسة البلاغية أو النَّحوية، فحتى ولو لم يذكرها بعضهم إلى أنَّهم في حقيقة الأمر قد استعملوها في ثنايا كلامهم على الأحاديث، ولذلك فالاختلاف أقرب ما يكون لفظيًّا، ما وسَّعه قومٌ أدمجه آخرون في عناصر أخرى، على أنَّهم قد اتَّفقوا على أنَّ الدِّراسة التَّحليلية تنقسم إلى إسنادية ومتنية، ولكلٍّ واحدةٍ منهما عناصرُها.

ولذلك سأمشي في الدِّراسة التَّحليلية على ما اتَّفق عليه أغلب من تكلم على المنهجية العلمية للدراسة التَّحليلية، فأقول وبالله التوفيق:

تحليل الحديث أو دراسة الحديث دراسة تحليلية تكون ضمن مرحلتين كبيرتين، أو تنقسم إلى مرحلتين كبيرتين؛ الدِّراسة الإسنادية والدِّراسة المتنية، وتندرج تحت كلِّ واحدةٍ منهما خطواتٌ عديدة.

ومما ينبغي التَّنبيه عليه هنا أنَّه لا بدَّ من اختيار لفظ الحديث المراد دراسته اختيارا دقيقا من أحد الكتب المصنفة، يعني أنَّه قبل الدخول في المنهجية بذكر الدِّراسة الإسنادية والمتنية، نذكر أوَّلا إسناد ومتن الحديث المدروس، وذلك باختيار اللَّفظ التَّام أو الكامل من أحد الكتب المصنَّفة، وفارس ذلك في الغالب هو الإمام مسلم رحمه الله لاهتمامه البالغ بالألفاظ، فعناية الإمام مسلم باللَّفظ التَّام والكامل أمرٌ مشهورٌ من منهجه، لكن لا يعني ذلك أنْ يكون لفظ مسلم دائمًا هو الأكمل والأتم، بل قد يكون لفظ البخاري أو أحمد أو أبي داود أو غيرهم أتمُّ وأكمل، فضلا أنَّ الحديث قد لا يرويه مسلمٌ أصلا، ولذلك ينبغي لطالب العلم أن يكون فَطِنًا ذكيًّا في اختيار اللَّفظ الذي يَراهُ أتم وأكمل، ثمَّ يذكر نصَّ الحديث بإسناده ومتنه في أوَّلِ الأمر قبل الدِّراسة التَّحليلية، **فيقول: نصُّ الحديث**، ثمَّ يذكر إسناد ولفظ الحديث من الكتاب المختار، **يقول مثلا: قال الإمام مسلم: حدثنا....، فيذكر الإسناد والمتن**، ثمَّ بعده يدخل في الدراسة التَّحليلية، بذكر الدراسة الإسنادية والمتنية.

أوَّلا: الدِّراسة الإسنادية

وفيها خمسُ خطوات رئيسة:

الخطوة الأولى: تخريج الحديث تخريجا فنيًّا وعلميًّا، ويكون في هذه الخُطوة تخريج الحديث من بطون كتب السُّنَّة، بالرُّجوع إلى مصادر الحديث الأصلية، تخريجا فنيًّا علميًّا، ويُستحسن رسم شجرة الإسناد ليسهل على الطالب ضبط الطرق، كما يسهل عليه بعد ذلك صياغة التَّخريج في الورقة، ويهتم عند التَّخريج بأمورٍ، منها: ضبط متن الحديث، والتَّحقيق من الرِّواية التَّامة وذكر الفرُوق بين الرِّوايات، وذلك باختيار لفظ من كتاب من كتب السنة(وهو نص الحديث الذي تمَّ اختياره غالبا)، ثمَّ يذكر الفروق في الألفاظ بين كتب السُّنَّة المختلفة، سواء الألفاظ الزائدة أو الناقصة، فيقول مثلا بعد صياغة التخريج وذكر لفظ الحديث: هذا لفظ مسلم، وقريبٌ منه لفظ البخاري، و لم يذكر أحمد كذا، وزاد أبو داود كذا، وطبعا هذا يرجع إلى مهارة طالب العلم في النَّظر في متن الحديث في كتب السُّنَّة وذِكْر الفروق بينها على الورقة، وبهذا العمل نكون قد وقَفْنَا على تعدُّد رواياتِ الحديث واختلاف ألفاظه الذي جعله بعضُهم كخُطوة في الدِّراسة الإسنادية، لكن ينبغي التفطُّن هنا إلى صِحَّة الألفاظ المختارة بأنْ لا نذكر إلا ما صحَّ، وهو الذي يُهتمُّ به في الخطوة الثَّانية.

الخطوة الثَّانية: الحكم على الحديث وبيان درجته صِحَّةً وضعفًا، وهو المقصود من التَّخريج وخلاصته، وذلك بالرُّجوع إلى كلام علماء الحديث، وبالنَّظر في شروط الحديث الصَّحيح وتحقُّقِ تلك الشُّروط من عدمها.

الخطوة الثَّالثة: الكلام على بعض أحوال الإسناد غير ما تقدَّم، والمقصود من ذلك ذكر بعض الفوائد الإسنادية في أسانيد هذا الحديث، وتصرف الأئمَّة مع الحديث، كسبب عدم إخراج البخاري مثلا لهذا الحديث، وغيرها.

الخطوة الرَّابعة: تراجم رواة الإسناد، والمقصود به تراجم رواة إسناد اللَّفظ المختار في أوَّل الدِّراسة، وهو نصُّ الحديث الذي تقدَّم ذكره، والمقصود من تراجم الرُّواة في هذه الخطوة ليس هو تتبع أقوال أئمَّة الجرح والتعديل في الرَّاوي والتوسع في ذكر الاختلاف بينهم فيه، لأنَّ هذا يفعل-في الغالب-في الخطوة السَّابقة للحكم على الحديث إذا احتيج إلى ذلك[1]، وإنما المقصود هنا هو التعريف بالراوي تعريفا يعطي معرفة عامة به، وذلك بذكر اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ونسبته وأهم شيوخه وأشهر تلاميذه وسنة وفاته وثناء العلماء عليه وبعض أحواله وأخباره في العلم والزهد والعبادة وذكر أوصافه الخلقية والخُلقية، ولا بأس بذكر

---

[1] – أي إذا احتجنا إلى الحكم على مرتبة الرَّاوي جرحا وتعديلا للحكم على حديثه، لأنَّنا في أحايين كثيرة لا نلجأ إلى هذه الخطوة-أي إلى معرفة مرتبة الراوي جرحا وتعديلا-لاستغنائنا عن ذلك بكون الحديث في مقطوعٌ بصحته كأن يكون في الصَّحيحين أو مما اتَّفق الأئمَّةُ على تصحيحه.

بعض ما أثر عنه من أقوال مشهورة.

الخطوة الخامسة: ذكر لطائف الإسناد، والمقصود بلطائف الإسناد تلك النُّكت والأحوال التي تكون على خلافِ أصل الإسناد في الأكثر الغالب، كرواية الصَّحابي عن الصَّحابي، وكوجود ثلاثة من التَّابعين أو أربعة في الإسناد يروي بعضهم عن بعض، وكرواية الأب عن الابن أو الشَّيخ عن التَّلميذ، وككون رجال السَّند كلُّهم من بلدٍ واحد، كأن يكونوا كلهم مدنين أو مكيين أو حجازيين أو بصريين أو مصريين، وكتسلسل الإسناد بصيغ السَّماع مثلا حدثنا أو سمعت، وذلك أنَّ الأكثر الغالب من الأسانيد أنْ يكون في إسنادِ الحديث صحابيٌّ واحد، ويكون تابعيٌّ أو تابعيين، والابن هو الذي يروي عن الأب، والتلميذ هو الذي يروي عن الشيخ، وكذلك الأعم أن يكون رجال الإسناد من بلدان مختلفة، وصيغ الإسناد متنوعة، فمجيء إسناد حديث خلاف ذلك تُعتبر لطيفة من اللَّطائف، والله أعلم.

ثانيا: الدراسة المتنية

وفيها سَبْعُ خُطواتٍ رئيسة:

الخطوة الأولى: بيان سبب ورود الحديث إنْ وُجد، والمقصود بسبب ورود الحديث: هو الأمر أو السَّبب الذي لأجله قال النَّبيُّﷺ ذلك الحديث أو فعَلَه أو أقرَّ عليه، وما يرتبط بذلك من السِّياق؛ من المناسبات والملابسات والقرائن، ويُقابل سبب نزول الآية في علوم القرآن.

ومعرفة سبب ورود الحديث وما احتفَّ وأحاط بذلك من مُناسباتٍ وملابسات محكَّمٌ في فهم معنى الحديث واستنباط الحكم الشَّرعي المراد للشَّارع منه، وقد يكون السَّبب والملابسات مُفسِّرا لمجمل الحديث، أو مخصِّصا لعمومه، أو مقيِّدا لمطلقه[2].

والتَّفريط في هذا الأمر يُؤدِّي إلى خللٍ كبير في الفهم، بل يُوقع في القول على الله بلا علم، إذْ أنَّ إهماله قد يقلب الحلال حرامًا والحرام حلالا، وقد يُؤدِّي إلى إبطالِ حقٍّ وإحقاقِ باطلٍ.

والأمثلة من السُّنَّة على أهمية هذا الأمر كثيرةٌ جدًّا، مثاله: قصَّة النَّبيِّﷺ مع ابنتَ الجوْن وقصَّة كعب بن مالكرضي الله عنه لما أُمِرَ هو وصَاحباه أن يعتزلوا زوجاتِهم ، فإنَّ كلاًّ من النَّبيِّﷺ وكعب بن مالكرضي الله عنه قال للمرأة: "ألحقي بأهلك"، وحُسبت في حقِّ النَّبيِّﷺ طلاقًا، بينما لم تُحتسب طلاقًا في حقِّ كعب بن مالكرضي الله عنه، واللَّفظ واحد، فلو اقتصرنا عليه فقط دون الرُّجوع إلى سبب الورود والملابسات والقرائن المحتفة بالرِّوايتين لكان الحُكم لا يختلف إذ اللفظ نفسه في الحالتين، لكن عرفنا الفرق بسبب ورود الحديثين والملابسات المحتفة بكلِّ رواية، ومن الأمثلة كذلك حديث: "قوموا إلى سيدكم"، وحديث: "الخراج بالضمان"،

---

[2] – وهذا لا يعارض قاعدة: "العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السَّبب" لأنَّ هذه القاعدة ليست على عمومها.

وحديث: "ليس البر الصيام في السفر"، فهذه الأحاديث لا يمكن فهمها على الوجه الصَّحيح إلا بمعرفة الأسباب التي لأجلها قال النَّبيﷺ والملابسات والقرائن المحيطة بكلِّ رواية منها.

ويُلحق بسبب ورود الحديث، السَّبب الذي لأجله حدَّث الرَّاوي-صحابيٌّ أو غيره-بالحديث، فإنَّ الغالب أنَّ سبب تحديث الصَّحابي أو التَّابعي بالحديث هو الاستدلال به على مسألةٍ ما؛ سواء كان استدلاله ابتداء دون أن يسأل، أم في مسألةٍ سُئِل عنها، واستدلاله بهذا الحديث على مسألةٍ دليلٌ على فهمه للحكم الذي تضمَّنه الحديث، وهذا يُفيدنا في معرفة معنى الحديث.

الخطوة الثَّانية: ذكر قَدْر الحديث وتعظيم شأنه، والمقصود به تلك العبارات والكلمات المأثورة عن الأئمَّة والعلماء في تعظيم قدْر الحديث وبيان أهميته، وغالبا ما تكون تلك العبارات في الأحاديث الأصول الجامعة التي دلَّت على معاني عظيمة أو هي أصلٌ في باب من الأبواب، كقولهم في حديث: "إنما الأعمال بالنيات" إنَّه نصف العلم أو نصف الدين، وكقولهم: الدين يدور على ثلاثة أحاديث، أو أربعة، أو خمسة، ويسمُّون تلك الأحاديث، كحديث جبريل، وحديث النعمان بن بشير: "الحلال بيِّن والحرام بيِّن".

الخطوة الثَّالثة: شرح الغريب وما يُشكل من الألفاظ، والتطرق إلى الأوجه النحوية والبلاغية(يعني إنْ توسَّع الباحث إلى ذكر الأوجه البلاغية والبيانية والنَّحوية وهو إعراب الجمل، فلا بأس).

والمقصود بهذه الخُطوة شرح الكلمات الغريبة والألفاظ الْمُشكلة في الحديث، وبيان معناها الصَّحيح في سياقها الحديثي، أي المراد منها في الحديث، لأنَّ كثيرًا من الألفاظ تدلُّ على أكثر من معنى في اللُّغة، كاللَّفظ المشترك، كلفظ العين واليد مثلا، والذي يُحدِّدُ المعنى المراد منها هو السِّياق، والأسلوب الذي جاءت فيه الكلمة، لأنَّك إذا ذهبت تشرح الكلمة بوجوهها في لغة العرب لأعطيت لها عدَّة معاني ولَانْسَحَبَ ذلك على معنى الحديث، فأصبح عنده عدَّة احتمالات في المعنى[3]، ولا شكَّ أن هذا سيؤدي إلى الخلل في الاستنباط وفهم معنى الحديث على المراد منه[4]، ولا شكَّ أنَّ المراد بالكلمة في الحديث في الغالب معنى واحدًا، كذلك توجد كثيرٌ من الكلمات في الأحاديث غير متداوله كثيًرا على ألسنة النَّاس فيخفى معناها حتى عند أهل العلم، فتكون غامضة لغرابتها ولخفاء معناها، ولأجل معالجة هذا الأمر الدَّقيق، صُنِّفت كتب غريب الحديث، حيث اهتمَّت هذه الكتب بمعنى الكلمة العربية في سياقها في النَّصِّ الحديثي التي جاءت فيه، وهذا وإن كان يدخلُ فيه اجتهادات العلماء في بيان المراد من الكلمة في الحديث إلا أنَّه لما كان الأمر متعلق بتفسير حديث

---

[3] – وقد فعل ذلك كثيرا الداوودي في شرح البخاري، فكثرت الاحتمالات في معنى الحديث عنده، لاعتماده الشَّديد في شرح الكلمات الغريبة والألفاظ المشكلة على معناها في اللغة دون الاقتصار على ما دلت عليه في سياقها، ولذلك تعقبَّه شراح البخاري كابن حجر وغيره.

[4] – والأمثلة على هذا كثيرة جدا.

النَّبيِّﷺ رجعوا فيه إلى أئمَّة الحديث وخصوصًا المتخصِّصين في اللُّغة والغريب أو ممن كان يسأل أهل اللُّغة والغريب عن معاني كلمات الحديث، فقد كان الإمام شعبة بن الحجَّاج يسأل الأصمعي إمام اللغة في زمانه عن معاني الكلمات في الحديث، ولذلك اهتمَّ أئمَّة الحديث بهذا الجانب اهتمامًا بالغًا للغرض الذي ذكرناه آنفا، بل وذكروه كنوعٍ من أنواع علوم الحديث لأهميته في معرفة معنى الحديث[5]، فهذا الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام من أئمة الحديث والفقه وكان من أئمة اللغة والغريب صنَّف كتابه: "غريب الحديث" لأجل ذلك، وهذا الإمام أبو عمرو بن العلاء البصري من أئمَّة القراءات وكان من أئمَّة اللُّغة قد جمع وكتب اللغة والغريب ما جعله مبرَّزا في ذلك، بل حتى أئمَّة الحديث كالإمام عبد الرحمن بن مهدي وأحمد والبخاري كان يكتبون من اللُّغة والغريب ما يُفسِّرون به حديث النَّبيِّﷺ، حتى قال الإمام أحمد: "كتبت بيدي في اللغة أكثر مما كتبه أبو عمرو بن العلاء"، وقد ترجم اهتمام المحدثين بهذا الجانب كثره التَّصنيف فيه، قال الحاكم: "وقد صنَّف الغريبَ بعد أبي عبيد جماعةٌ منهم: عليُّ بن المديني[6]، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، وعبد الله بن مسلم القتيبي وغيرهم، وفي أهل عصرنا من صنَّفه، وأنا ذاكرٌ بمشيئة الله في هذا الموضع من الحديث ما لم يذكره واحدٌ منهم في كتابه؛ ليُستدل به على شواهده إن شاء الله"[7].

---

[5] – جعله الإمام الحاكم في كتابه معرفة علوم الحديث النوع الثاني والعشرين، حيث قال(ص 295): "ذكر النوع الثاني والعشرين من علوم الحديث: هذا النوع منه: معرفة الألفاظ الغريبة في المتون، وهذا علمٌ قد تكلَّم فيه جماعةٌ من أتباع التابعين، منهم: مالك، والثوري، وشعبة"، وتبعه ابن الصلاح في معرفة علوم الحديث فجعله النوع الثاني والثلاثين، وقال ابن الصلاح فيه(ص 375-376 ط الفحل): "وهوَ عِبارةٌ عَمَّا وَقَعَ في مُتُون الأحاديث مِنَ الألفاظ الغامضَة البَعيدة مِنَ الفَهْم لِقلَّة اسْتِعْمالها، هذا فَنٌّ مُهِمٌّ يَقْبُحُ جَهْلُهُ بأهلِ الحديث خاصَّةً ثُمَّ بأهلِ العِلْمِ عامَّةً، والخوضُ فيه ليسَ بالْهَيِّن، والخائضُ فيه حَقِيْقٌ بالتَّحَرِّي جديرٌ بالتَّوَقِّي؛ رُوِّيْنا عَنِ الميْمُونِيِّ، قالَ: سُئِلَ أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ عَنْ حَرْفٍ مِنْ غريبِ الحديث، فقالَ: "سَلُوا أصْحابَ الغريب، فإنِّي أكرَهُ أنْ أتَكَلَّمَ في قَوْلِ رَسُولِ اللهﷺ بالظَّنِّ فأُخْطِئَ"، وبَلَغَنا عَنِ التَّارِيخِيِّ مُحَمَّد بنِ عبد الملك، قالَ: حَدَّثَني أبو قِلابَةَ عبدُ الملك بنُ مُحَمَّد، قالَ: قُلْتُ للأصْمَعِي: "يا أبا سَعِيْد: مَا مَعْنَى قَولِ رَسُولِ اللهﷺ: "الجارُ أحَقُّ بِسَقَبِه"، فقالَ: أنا لا أُفَسِّرُ حديثَ رَسُولِ اللهﷺ ولَكِنَّ العَرَبَ تَزعُمُ أنَّ السَّقَبَ: اللَّزِيقُ"".

قلت: في قول الأصمعي: "أنا لا أُفَسِّرُ حديثَ رسُولِ اللهﷺولَكِنَّ العَرَبَ تَزعُمُ أنَّ السَّقَبَ: اللَّزِيقُ" دليل لما ذكرناه في الأصل أنَّ اللفظة في الحديث لا بد أن تفسر في سياقها الذي جاءت فيه، فالأصمعي ذكر أنَّ معنى السَّقب في لغة العرب هو اللزيق، لكن خشي أن يُفسرها في الحديث على ذلك مخافة أن يكون مراد النَّبيِّﷺ بها في الحديث غير معنى اللزيق، ومع أنَّ معنى السَّقب ويقال الصَّقب في اللغة هو الْقُرْبُ وَالْمُلَاصَقَةُ كما نص عليه غير واحد من أهل العلم، إلا أنَّهم اختلفوا في تفسيره في الحديث، ولذلك حُمل السَّقب هنا عند الأكثر على الشَّريك وعلى الجار، وينظر: فتح الباري لابن حجر(438/4).

[6] – وقد عدَّد الحاكم أسماء مؤلفات الإمام علي بن المديني في كتابه "معرفة علوم الحديث"، فقال(ص 262): "كتاب تفسير غريب الحديث خمسة أجزاء".

[7] – معرفة علوم الحديث(ص 296-297).

وعلى وفق ما تقدَّم لا بدَّ في شرح الغريب أن يرجع فيه إلى الكتب المؤلفة في هذا العلم: كـــــ: "غريب الحديث"، لأبي عبيد القاسم بن سلام، وكتاب: "غريب الحديث"، لإبراهيم بن إسحاق الحربي، وكتاب "غريب الحديث" للخطَّابي، و"الفائق في غريب الحديث" للزمخشري، ومن أجمعها: "النِّهاية في غريب الحديث والأثر"، لابن الأثير صاحب جامع الأصول، وكل هذه الكتب مطبوع.

ومن كتب الغريب كذلك الكتب التي صنِّفت لشرح غريب بعض كتب السُّنَّة أو شرح مُشكلها، كـــ: "غريب الموطأ" لابن حبيب المالكي، وكتاب: "تفسير غريب ما في الصَّحيحين البخاري ومسلم"، للحميدي صاحب الجمع بين الصَّحيحين، وكتاب: "مشارق الأنوار على صحاح الآثار"، للقاضي عياض، وكتاب: "مطالع الأنوار على صحاح الآثار"، لابن قرقول، وكتاب: "كشف المشكل من حديث الصَّحيحين"، لابن الجوزي.

كذلك يرجع في شرح الغريب إلى كتب شروح الحديث، كـــــ: التَّمهيد لابن عبد البر، والمعلم للمازري، وإكماله لعياض، وشرح مسلم للنَّووي، وفتح الباري لابن حجر.

الخطوة الرَّابعة: بيان المعنى الإجمالي للحديث، والمقصود الفكرة الأساس التي يتكلَّمُ عليها الحديث، وهنا تتكلم عليها اختصاراً.

الخطوة الخامسة: المعنى التَّفصيلي للحديث، والمقصود هو شرح وتحليل جُمَل الحديث جملةً جملةً تحليلا وشرحا تفصيليًّا، ببيان معنى كلِّ جملةٍ وما دلَّت عليه من الأحكام والهدايات والمواعظ والرَّقائق، وهذا ما تدلُّ عليه كلمة "التَّحليلي" من معنى كما سبق بيانه.

الخطوة السَّادسة: مسائل الحديث، والمقصود من مسائل الحديث موضوع الحديث الأساس الذي يتكلم عليه الحديث، فيجعل لذلك الموضوع دراسة مستقله يُتَوَسَّعُ فيها أكثر مما سبق أخذه في الشَّرح الإجمالي والتَّفصيلي، وهي الدِّراسة الموضوعية لذلك الموضوع الأساس، وهذا ما يجعل الدِّراسة التحليلية دراسةً شاملةً وجامعة، فمثلا قول النَّبيِّﷺ: "لو توكلتم على الله حقَّ توكُّلِه لرَزقكم كما يرزق الطير، تغدو خِماصًا وتَرُوح بِطانا"، فأنت لما تأتي إلى بيان المعنى الإجمالي فإنَّك تشرح معنى الحديث إجمالا على جهة الاختصار، وإذا أتيت إلى المعنى التفصيلي فإنك تقف عند كلِّ جملة فتشرحا شرحا مبسَّطا، لكن في مسائل الحديث تُفْرِد الكلام على الموضوع الأساس الذي يتكلم عليه هذا الحديث وهو "التوكل" فتجعل له دراسة موضوعية، فتتكلم على التوكل من حيث تعريفُه وفضلُه وضابطُه والفرق بينه وبين التواكل وعلاقتُه بالقدر، وغيرها من المسائل المتعلقة بباب التوكُّل، صحيحٌ قد يكون بعض التَّكرار في المسائل لِمَا ذُكر في المعنى التَّفصيلي، لكن ذلك ليس في كلِّ الأحاديث، وكلُّ حديثٍ وما حواه من معاني وجُمل وطولٍ وقِصَر.

الخطوة السَّابعة: الفوائد المستنبطة من الحديث غير ما ذُكر، أي غير ما ذكر في المعنى التَّفصيلي ومسائل الحديث، فمثلا كما سيأتينا في حديث معاذ ﷺ: "كنت رديف النَّبيِّ ﷺ على حمار يُقال له عفير..." الحديث، فموضوع الحديث الأساس هو التَّوحيد وحقُّ الله على عباده، فيذكر ذلك في مسائل الحديث، ويذكر شرح جمل الحديث، لكن تبقى فوائد كثيرة مستنبطة لا تُذكر عادة في المسائل ولا في الشَّرح التفصيلي، فتذكر هنا، كجواز الإرداف على الدابة، وجواز تسمية الدواب، وكتواضع النَّبيِّ ﷺ بركوبه على حمار، وغيرها من الفوائد.

تتمَّة: إنَّ كلاًّ من الدِّراسة الإسنادية والدراسة المتنية لها قواعدُها وضوابُطها التي تُبنى عليها، وينبغي لطالب الحقِّ المشي عليها، فالدِّراسة الإسنادية، وما ذكرناه فيها من الخطوات، وكذلك الدراسة المتنية وما فيها من الخطوات، إنَّما كان على سبيل الاختصار لضيق وقت المحاضرات وعدم احتمال هذا الموضع للبسط، وإلا فتخريج الحديث والحكم عليه، وكذا فهم معناه وفقهه، عندهما ضوابط وقواعد مشى عليها أهل العلم، لا بدَّ من اعتبارها لكي يكون تحليلنا سندا ومتنا صحيحا موافقا لما عليه الأئمَّة وما ورثه العلماء خلفًا عن سلف، فالأمر ليس عبثيًّا أو عَشوائيا أو هو تابعٌ للعقول والأهواء، بل هو منهجٌ مُتَّبع وقواعدُ متينة، ونحن إذْ نذكر هذا الأمر ننبِّه أنَّ هناك مناهج منحرفة تبنَّت قواعد في الحكم على الأحاديث وفهم معناها لم يعهدها السَّلف ولا الأئمَّة ولا العلماء، كما هو الحال عند العلمانيين والحداثيين والتَّنويريين وغيرهم من المناهج المنحرفة؛ سواء في الحكم على الحديث أو في فقهه وفهم معناه، فبعضهم يُحَكِّمُ عقله في الحكم على الحديث أو في فهم معناه، كادِّعاء أنَّ كثيرا من أحاديث صحيح البخاري تُنافي العقل، وأنَّ مفهوم ذلك الحديث الصَّحيح هو كذا وليس ما ذكره أصحاب الكتب الصفراء على حدِّ تعبيرهم، وبعضهم يُحكِّمُ خلفيته وبيئته، فتراه يضعِّف حديثا في صحيح البخاري ومسلم لأنَّه يخالف بدعته وما وجد عليه آباءه وأجداده، ويُصحِّح آخر في "المستدرك" أو غيره ولو كان ضعيفا لأنَّه يُوافق هواه وما عليه بيئته، وبعضهم يُحاول إرضاء جهةٍ مُعينة كالكفار فيلوي أعناق النُّصوص ويُفسرها على ما يهوى له إرضاء لتلك الجهة، وغير ذلك.

وهذا الموضع كما سبقت الإشارة إليه آنفا لا يحتمل البسط في ذكر القواعد والضَّوابط التي ينبغي السير عليها في فهم الحديث والحكم عليه، لأنَّ هذا موضوع جميع مقاييس علوم الحديث بل والعلوم الأخرى كعلوم القرآن والعقيدة والفقه وأصوله وقواعده وعلوم اللغة، لأنَّ هذه العلوم متكاملة، فسواء ما تعلق بالرِّواية والحكم على الأحاديث، أو ما تعلق بفقه الحديث ومعرفة معناه، كلُّ ذلك له من المقاييس التي تخصُّه والمواد التي ذكرت قواعدَه ما تجعله عِلْمًا مُنضبطا مُقعَّدا، لا يسعنا إلا المشي على تلك القواعد واتباع تلك الضَّوابط، أمَّا الدِّراسة الإسنادية، فبالرجوع إلى ما وضعه علماء الحديث من قواعد في الحكم على

الحديث، وهو الذي يُدرَّس في مقاييس التَّخريج والنَّقد والجرح والتعديل والعلل ومناهج المحدثين وغيرها، وأمَّا الدراسة المتنية فبالرجوع إلى ما قعَّده أهل العلم من قواعد في فهم الحديث وفقهه، وهو الذي يُدرَّس في بعض مقاييس علوم الحديث، كمختلف الحديث، وضوابط فهم الحديث، ومقاصد السنة النبوية، وأحاديث الأحكام، وغيرها من المقاييس، وكذلك ما يُدرَّس في مقاييس التخصُّصات الأخرى، كالعقيدة وعلوم القرآن والفقه وأصوله واللغة، ولذلك ينبغي لطالب الحديث أن يكون مُلمًّا بشيءٍ من علوم العقيدة على منهج السَّلف الصَّالح، وبشيءٍ من علوم القرآن، وعلمِ الفقه، وأصول الفقه، وقواعد الفقه، ومقاصد الشريعة، وبعض علوم اللغة كالبلاغة والنَّحو والصرف.